الشعب في كل ما له علاقة به. ورفعت المنظمة شعار «القرار الوطني الفلسطيني المستقل» كتجسيد لوحدة الشعب الفلسطيني ومؤسساتها التي اعتبرت منظمة التحرير اطارها السياسي العام. وشكل هذا الامر ثابتاً مركزياً تدور في فلكه الثوابت الفلسطينية الاخرى وتحتكم اليه وتحاكم بموجبه التحركات الفلسطينية.

لقد جاءت جولة المباحثات الاخيرة في الاردن بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الاردنية الهاشمية، لتطرح نقاشاً حول الثوابت الوطنية الفلسطينية، من خلال مطالبة المنظمة بالاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، على اعتبار ان الاعتراف بهذين القرارين يشكل مدخلاً لقبول المنظمة للاشتراك في المؤتمر الدولي، حسب طلب الولايات المتحدة الاميركية. وبعد عرض الملك حسين في خطابه (١٩/٢/١٩٨٦) لمسار مباحثات الاردن مع الولايات المتحدة حول مسألة التمثيل الفلسطيني في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، يقول: «وفي السابع من ايلول [سبتمبر] ١٩٨٥ تلقينا الرد الاميركي، بعدم امكانية اللقاء، لتنتهي بذلك خطة العمل... قبل ان تبدأ خطوتها الاولى التي كانت متوقعة في حزيران [يونيو]» (**الرأي**، ٢٠/٢/١٩٨٦). ثم يستعرض الملك جولة مباحثاته مع الجانب الاميركي حول مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وحصول الاردن على موافقة الولايات المتحدة الاميركية المبدئية على عقد مثل هذا المؤتمر ومن الوصول الى اتفاق حول صلاحياته وتمسك الجانب الاميركي بموقفه بضرورة قبول منظمة التحرير بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، (**المصدر نفسه**). ولاستكمال ايضاح الموقف الاميركي من مسألة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي، فان الولايات المتحدة ربطت موافقتها بموافقة اسرائيل على اشتراك المنظمة. فقد «اعلن الناطق باسم الخارجية الاميركية برنارد كالب، في مؤتمر صحافي، عن تراجع الولايات المتحدة عن دعوتها لاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، واكد ان موافقة اسرائيل كانت ضرورية لدعوة المنظمة» (**الاهرام**، ٢٨/٢/١٩٨٦). واكد كالب «ان ما اعلنه الملك حسين... بشأن الاقتراح الاميركي لا يعكس سوى جانباً واحداً فقط من الموقف الاميركي، وان الملك حسين لم يعط ايضاحات حول العناصر الاخرى للموقف الاميركي في مجمله» (**المصدر نفسه**).

من خرج على اتفاق عمان؟ الملك ام المنظمة؟

نصّ اتفاق عمان، الموقع في ١١/٢/١٩٨٥ بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كما ورد في خطاب الملك، على:

١٠ ـ الارض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الامم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الامن.

٢٠ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

...

٤٠ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها» (**الرأي**، ٢٠/٢/١٩٨٦).

لكن الملك حسين جزّأ القضية الفلسطينية، في خطابه، كما اسلفنا في فقرات سابقة، وميز بين الارض والاهل الواقعين تحت الاحتلال المباشر وبين حق تقرير المصير في ترتيب الاولويات. وهذا يتعارض مع الثوابت الفلسطينية التي اكد عليها بيان اللجنة التنفيذية مجدداً، الذي جاء رداً على خطاب الملك حسين وجاء فيه: «ومن حيث الاساس والمبدأ فلا يحق لاحد ان يجزئ شعبنا الفلسطيني الى خارج وداخل، او الى شعب ومنظمة، او الى منظمة وقيادة، او الى اي تصنيف آخر» (**وفا**، تونس، ٨/٣/١٩٨٦).

اذن، كان المطلوب في مباحثات عمان الاخيرة التي امتدت بين ٢٩/١/١٩٨٦ و ٧/٣/١٩٨٦ حين غادر عرفات عمان، اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار ٢٤٢ الذي ترى المنظمة انه «يتجاهل جوهر القضية الفلسطينية، سواء على صعيد الارض والشعب او الحقوق او التمثيل... كما ان هذا القرار الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية على انها قضية لاجئين جرى تفسيره في بيان فانس ـ دايان في [تشرين الاول] اكتوبر ١٩٧٧ على ان المقصود بذلك اللاجئين العرب واليهود» (**وفا**، ٨/٣/١٩٨٦).